

احاطة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ أحمد  
الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن  
16 نيسان/أبريل 2016

السيد الرئيس،

شكرا لإعطائي هذه الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات في اليمن. وتأتي هذه الاحاطة عشية انعقاد الجولة القادمة من محادثات السلام في الكويت والتي أمل أن يتمكن الأطراف خلالها من التوصل الى طريق واضح لإنهاء العنف في البلاد.

بعد أشهر من المفاوضات المتواصلة، تلتقيت في التاسع من أبريل نيسان الجاري، رسائل من الحكومة اليمنية، من أنصار الله ومن المؤتمر الشعبي العام وقد عبروا جميعا عن التزامهم بوقف كامل وشامل للأعمال القتالية في مختلف أنحاء البلاد. بدأ تطبيق وقف الأعمال القتالية في منتصف ليل 10 نيسان أبريل ونأمل أن يؤمن بيئة موهلة للمناقشات وفرصة للتوسع أكثر في المساعدات الإنسانية حتى يعيد بصيص أمل لليمنيين التواقين الى السلم والسلام.

ان لجنة التنسيق والتهدئة التي تم تأسيسها خلال محادثات السلام التي عقدت في سويسرا تراقب التزام الأطراف وتجنب الخروقات والتصعيد العسكري. أنا أحيي جهود الأطراف لتجاوبهم مع عمل اللجنة وأشكر الاتحاد الأوروبي وألمانيا وهولندا وبريطانيا وتركيا والولايات المتحدة الأميركية على الدورات التدريبية التي خضع لها أعضاء اللجنة ودعمهم لعملياتها. الاتفاق على وقف الأعمال القتالية حظي بدعم وطني داخلي كبير. لقد عينت كل من الحكومة اليمنية وأنصار الله لجانا عسكرية محلية في المحافظات التي هي قيد النزاع للعمل مع لجنة التنسيق والتهدئة وضمان الالتزام. ولقد أشرفت المملكة العربية السعودية مشكورة على هذا التوقيع كوسيط مراقب بطلب من الطرفين.

شهدت الأيام الأولى من وقف الأعمال القتالية تحسنا ملحوظا خاصة مع تراجع مستوى العنف في معظم أنحاء البلاد. لم يخل الوضع من أعداد مقلقة من الخروقات خاصة في جوف وعمران ومارب وتعز. ان القتال في تعز لا زال يستهدف المدنيين وأخشى أن يؤثر استمرار دوامة العنف على مسار السلام.

للأسف أنه حتى الآن لم تتمكن معظم اللجان المحلية من مباشرة عملها انما نأمل أن تكون أكثر فعالية خلال الأيام القادمة. الا أن ما يعزز الأمل لدي هو ما جرى في الأيام القليلة الماضية وهنا أغتنم الفرصة لأحيي جهود المملكة العربية السعودية وأنصار الله للتمكن من إيجاد حل للنزاعات الحدودية وقد أكد الطرفان أن هذه الاتفاقات تدعم الحل الشامل وتمهد لوقف شامل للأعمال القتالية. ان المملكة العربية السعودية قد دعمت توقيع كل من الحكومة اليمنية والحوثيين على اتفاق يدعم وقف الأعمال القتالية وعمل لجنة التهدئة والتنسيق وعمل اللجان المحلية كما يعزز موقف الأمم المتحدة. وقد أثنى الطرفان على دور المملكة العربية السعودية وهذا يشكل تقدما ملحوظا.

السيد الرئيس،

انّ الوضع الانساني في اليمن يزداد سوءا وتزداد معه معاناة اليمنيين. ان التزام الأطراف بوقف الأعمال القتالية يشمل التزامهم بالقانون الانساني الدولي الذي يضمن التنقل الامن والغير مشروط للعاملين في الحقل الانساني وأنا أحث الأطراف على تسهيل عمل المنظمات والمشاريع الانسانية لتوصيل المساعدات الى كل أنحاء البلاد. ولا شك أن العاملين في الحقل الانساني سوف يبذلون أقصى جهودهم في هذه المرحلة لتقديم المساعدات للمنكوبين خاصة في المناطق المتضررة التي كان يصعب الوصول إليها. وسوف تطلعكم بعد قليل زميلتي كيونغ وا كانغ Kyung-Wha Kang مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية على المزيد في هذا السياق.

ولا شك أنّ التدهور الاقتصادي السريع يزيد من تدهور الوضع الانساني في البلاد. ومن أجل مساعدة اليمن على الحفاظ على استقراره الاقتصادي خلال الأزمة، فقد وصلت العمل في الأونة الأخيرة من أجل التوصل إلى اتفاقات من شأنها أن تحفظ مؤسسات الدولة التي يعتمد عليها اليمنيون، مثل البنك المركزي. إن العمل على إعادة هيكلة مؤسسات الدولة كصندوق الضمان الاجتماعي الذي يقدم مساعدات نقدية للفئات الاجتماعية الأكثر حاجة سوف يجنب تفكك النسيج الاجتماعي وتفاقم الفقر ويساعد اليمن على استعادة حيويته الاقتصادية بشكل أسرع وأكثر فعالية بعد التوصل لاتفاق لتخطي الأزمة الحالية.

على الصعيد الأمني، ان اليمن يواجه حربا عنيفة من جهة ومخاطر ارهابية من جهة أخرى. فالعمليات الارهابية طبعت يوميات اليمنيين في معظم أنحاء البلاد. وفي زيارتي الأخيرة الى بروكسيل التي تعرضت مؤخرا لعمل ارهابي مروع في 22 آذار مارس تطرقت الى مخاطر غياب الدولة الذي يستغله الارهابيون حتى يتمكنوا من القيام بأعمال تهدد أمن اليمن والعالم. وسوف يساعد وقف الأعمال القتالية في اعداد بيئة موهلة تحد من انتشار التطرف والعنف ولكن لا شك أن الحل الكامل لهذه المشكلة يتضمن اجراءات اضافية طويلة الأمد. وفي هذا الصدد، نحني ما حصل صباح اليوم اذ تمكنت الحكومة اليمنية بدعم من دول التحالف من استرداد مدينة حوطة عاصمة لحج بعدما احتلتها القاعدة منذ الصيف الماضي.

## السيد الرئيس،

طوال الأشهر الأخيرة، عملنا فريقي وأنا على اجراء مناقشات معمقة ومطولة مع القادة والسياسيين اليمنيين بالإضافة الى شركاء اقليميين ودوليين لتحديد مسار بناء بدعم محادثات الكويت. فقد التقيت مع الرئيس عبد ربه منصور هادي أربعة مرات وأشكر دعمه المستمر لمهمتي. كذلك أجريت لقاءات مكثفة مع مسؤولين يمنيين في الرياض وزرت صنعاء أكثر من مرة وقابلت وفودا من أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام. كما أجريت لقاءات مطولة مع صاحب السمو الملكي ولي عهد المملكة العربية السعودية محمد بن سلمان ومعالي أمين عام مجلس التعاون الخليجي الدكتور عبد اللطيف الزياتي بالإضافة الى وزراء خارجية الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر والأردن ونائب وزير خارجية روسيا والتقيت بالممثلة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي السيدة فديريكا موغيريني. كما تلقيت اتصالات هاتفية من وزراء خارجية الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وقد دعم الجميع وقف الأعمال القتالية وأعربوا عن تأييدهم الكامل لمسار السلام الذي تقوده الأمم المتحدة. ان نجاح الجولة المقبلة من المحادثات يتطلب موقفاً موحداً وجهوداً اقليمية ودولية داعمة.

## السيد الرئيس،

سأتوجه بعد ساعات قليلة الى الكويت لإدارة المرحلة القادمة من محادثات السلام اليمنية. وهنا أتوجه بجزيل الشكر والتقدير الى حكومة دولة الكويت التي أبدت كل التعاون لاستضافة المحادثات والعمل على انجاحها. كذلك أود أن أقدم خالص الشكر لسلطنة عمان على كل ما تقوم به من دعم سياسي ولوجستي لتسهيل مهام الأمم المتحدة في المنطقة. ان المحادثات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق شامل لإنهاء الصراع واستئناف حوار وطني جامع وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة.

سوف تركز المحادثات على إطار يمهد للعودة إلى انتقال سلمي ومنظم بناء على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني. وسوف أطلب من المشاركين وضع خطة عملية لكل من النقاط التي سوف ننطلق منها وهي الاتفاق على اجراءات أمنية انتقالية، انسحاب الميليشيات والمجموعات المسلحة؛ تسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة للدولة؛ إعادة مؤسسات الدولة واستئناف حوار سياسي جامع؛ إنشاء لجنة خاصة للسجناء والمعتقلين. هذه البنود المنبثقة عن قرار مجلس الأمن 2216 تبني على ما تم مناقشته والاتفاق عليه ميدانياً في بيال في ديسمبر 2015.

ان خطة العمل المطروحة تشكل هيكلياً صلبة لاتفاق سياسي جديد سوف يساعد اليمن واليمنيين على الاستقرار والعيش بسلام. ان التوصل الى حل عملي واجباي يتطلب تنازلات من مختلف الأطراف وسوف يعكس مدى التزامهم وسعيهم للتوصل الى اتفاق تفاهمي. أدعو الأطراف الى الحضور الى الجلسات بحسن نية ومرونة من أجل التوصل إلى حل سياسي ومخرج نهائي من الأزمة الحالية. ان طريق السلام قد يكون شائكا ولكنه سالكا وممكنا وعلى الفشل أن يكون خارج المعادلة.

## السيد الرئيس،

اليمن اليوم على مفترق طرق. أحدها يوصل اليمن الى السلام وغيره يقود البلاد الى هوة أمنية وانسانية من الضروري الابتعاد عنها. أمل أن يستمر دعم هذا المجلس الموقر لليمن ولمشروع السلام في الأسابيع الحاسمة المقبلة، خلال المحادثات وبعدها. هذا الدعم سوف يمكن اليمن من التوصل الى وقف كامل وشامل لإطلاق النار والعودة الى مسار سلمي يضمن استقرار البلاد. اسمحوا لي أن أشكر هذا المجلس الموقر على ثقته ودعمه وعلى حرصه أن تحترم حقوق اليمن واليمنيين بالعيش بسلام وأمن واستقرار. أخيراً، أطلب من الجميع التمعن بهذه اللحظة التاريخية الحاسمة. فنحن الآن أقرب الى السلام من أي وقت مضى.

هل سوف يتمكن الأطراف من استغلال الفرصة واجراء محادثات شفافة وبناءة؟

هل سيتقبلون الفروقات ويتفقون على تخطي العراقيل؟

هل سيتمكنون من التخلي عن المواقف العدائية بما أنهم على مسافة قريبة من السلام؟

هذا ما نطلبه منهم وما سوف تكشفه الأيام المقبلة.

شكراً.